بعد الانفصال متباينة بالحقيقة لعدم الكلي الطبيعي فيه
فكيف تتحد مع الاجزاء المنفصلة الذهنية فان الانفصال
لا ينافي في المتباينات ووجه عدم الورود ظاهر للمتفطن
بما لوحنا فان الاجزاء الاولى انتزاعيات صرفة والثانية
موجودات صرفة يجوز ان تتنافى الاولى بنفس ذواتها
وان اشتركت في معنى الماهية العارضة لها فان قلت
ان الاجزاء المنفصلة متحدة في الماهية لاتحادها في الوجود
فلا يكون تشخصات محضة فلا بد من وجود الكلي الطبيعي
فيها فثبت المطلوب قلت لا فان الاجزاء
المنفصلة انتزاعيات صرفة لا تحقق لها في الخارج فلم
يثبت وجود الكلي الطبيعي في الخارج ولي هاهنا نظر دقيق
اخر لم يطلع عليه الحكما بمنع كون تلك الاجزاء متفقات
بحسب الحقيقة بل انتزاعيات صرفة متباينة بحسبها
كالدواير المتباينة المنتزعة عندهم من الافلاك وهذا
وان كان مخالفا لمذهبهم ولكن لا يبطله البرهان القويم
ويجوزه العقل المستقيم فان قلت الاجزاء المنفصلة
المتباينة كيف تتحد بالوجود فان الاتحاد بين المتباينات
من الممتنعات بالبرهان كما تقرر في موضعه قلت
معنى اتحاد الوجود بينها ليس الا اتحاد المنشا ولا شك
ان اتحاد المنشا الواحد قد يكون منشا لانتزاع امور
متباينة متخالفة بحسب الحقيقة كالدواير المذكورة والصفات
المنتزعة من صفات الباري تعالى على طريقة الحكماء والبرهان
انما يدل على ابطال اتصال الموجودات الخارجية المتباينة
فيه ضرورة ان تعدد الوجود لا يتصور فيها والاتصال
انما يتم به ولا يدل البرهان على امتناع انتزاع المعنى مان

المتباينة

المتباينة من ذات واحدة حقيقية موجودة في الخارج
وهذا وان كان مخالفا لمذهبهم ولكن الحق احق بالاتباع فلا
تلتفت الى ما قيل او يقال وانظر الى حقيقة الحال ومن ذهب
منهم الى عدمية التعين قال بمحسوسيته ايضا في الجملة
وهو الحق والمراد بالمحسوسية في الجملة اعم من ان تكون بالذات
او بالعرض فما يكون افراده محسوسة بالذات يكون الكلي ايضا
محسوسا كذلك كالالوان والاضواء والطعوم والروايح وغيرها
وما يكون افراده محسوسة بالعرض يكون الكلي ايضا محسوسا
بالعرض كالاجسام وغيرها وهذا هو الحق كما قاله المص
فان الحس انما يرد على ما يكون موجودا في الخارج وانما
يكون الموجود فيه على تقدير عدمية التعين هو الكلي
فقط دون التعين فالحس انما يرد عليه دونه وقد نوقش
فيه بانه لا حاجة فيه الى القول بعدمية التعين بل على القول
بوجوده في الخارج ايضا يكون الكلي محسوسا بالذات فان
التعين ح اما ان يكون منفصلا عن الماهية او منضما
اليها اذ لا يجوز العقل كونه عينها او جزءها ضرورة اشتراك
الافراد في الماهية واجزائها وح اما ان يكون الحس
واردا على الطبيعة اولا على الثاني لا يكون الافراد محسوسة
بالذات اصلا والمفروض خلافه وبيانه ان العرض الفرد
هاهنا عبارة عن الماهية المعروضة للتشخص فاذا لم يرد
الحس على الطبيعة بل انما يرد على التشخص وهو خارج عنها
وعن الفرد وح انما يكون الفرد محسوسا بواسطة التشخص
فلا يكون محسوسا بالذات وعلى الاول ثبت المطلوب
وهذا واضح عند المنصف وللمجال فيه مجال وقيع بانه بعد
استماعه يعود ويرجع ويقول ان الحس انما يرد على الطبيعة

Copyright © King Saud University